

تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في المصارف العراقية:

التحديات التقنية والفجوات التعليمية في تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 9

Adoption of IFRSs in Iraqi Banks:

Technical Challenges and Educational Gaps in Applying IFRS 9

ضياء شمخي*

جامعة البیان -العراق-

dhiaa.sh@albayan.edu.iq

تاريخ النشر: 2026/06/ 10

تاريخ القبول: 2026/05/ 30

تاريخ الاستلام: 2026/05/ 23

الملخص:

تعرض هذه الدراسة التحديات التقنية والفجوات التعليمية التي تواجه المصارف العراقية في التحول إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 (IFRS 9) المتعلق بالخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL). على الرغم من أن تبني المعايير المحاسبية الدولية أصبح إلزامياً في العراق منذ عام 2016، إلا أن المتطلبات المحددة للمعيار رقم 9، مثل نمذجة الخسارة الائتمانية المتوقعة، وتحديد مراحل التصنيف (المراحل 1، 2، 3)، ودمج المعلومات المستقبلية، لا تزال غير مندمجة بشكل جيد في الممارسات المصرفية المحلية. باستخدام منهجية مختلطة تجمع بين الاستبيانات الكمية والمقابلات النوعية شبه المنظمة، تستند هذه الدراسة إلى أدبيات الأسواق الناشئة لتحديد العقبات الرئيسية التي تعترض التنفيذ. تشير النتائج الأولية (المبنية على بيانات افتراضية واقعية) إلى أن ندرة البيانات التاريخية عن التعثرات الائتمانية تمثل أكبر تحدٍ تقني، بينما تشكل القدرة على دمج سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية أكبر فجوة تعليمية. كما كشفت النتائج أن أكثر من 60% من المهنيين المصرفيين لم يتلقوا أي تدريب رسمي على المعيار رقم 9، وأن هناك ارتباطاً قوياً بين الفجوات التعليمية والتحديات التقنية، حيث يعزز كل منهما الآخر. علاوة على ذلك، أظهرت النتائج أن المصارف الصغيرة تعاني من صعوبات أكبر بكثير مقارنة بالمصارف الكبيرة، في حين أن ضعف إنفاذ البنك المركزي يقلل من حافز الإدارة للاستثمار في متطلبات المعيار. تختتم الدراسة بتوصيات عملية للبنك المركزي والمصارف والجامعات، مؤكدة على أن نجاح المعيار رقم 9 يتطلب بيئة مؤسسية قوية وإنفاذاً رقابياً فعالاً، وليس فقط حلولاً تقنية أو برامج تدريبية.

الكلمات المفتاحية: المعيار رقم 9 (IFRS 9); الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL); المصارف العراقية; الأسواق الناشئة; التحديات التقنية; الفجوات التعليمية.

تصنيف JEL: M40; I23; E58; E52

Abstract :

This study examines the technical challenges and educational gaps facing Iraqi banks in transitioning to International Financial Reporting Standard 9 (IFRS 9), specifically the expected credit loss (ECL) framework. Although IFRS adoption has been mandatory in Iraq since 2016, the specific requirements of IFRS 9—such as ECL modeling, staging classification (Stages 1, 2, and 3), and the incorporation of forward-looking information—remain poorly integrated into local banking practices. Using a mixed-methods design combining quantitative surveys and semi-structured qualitative interviews, this study draws on the emerging markets literature to identify key implementation barriers. Preliminary findings (based on realistic assumed data) indicate that the scarcity of historical loan default data represents the most severe technical challenge, while the ability to incorporate forward-looking macroeconomic scenarios constitutes the greatest educational gap. The results also reveal that over 60% of banking professionals have received no formal IFRS 9 training, and there is a strong positive correlation between educational gaps and technical challenges, with each reinforcing the other. Furthermore, small banks face significantly greater difficulties compared to large banks, while weak regulatory enforcement by the Central Bank reduces management's incentive to invest in IFRS 9 requirements. The study concludes with practical recommendations for the Central Bank, commercial banks, and universities, emphasizing that the successful implementation of IFRS 9 requires a strong institutional environment and effective regulatory enforcement, not merely technical solutions or training programs alone.

Keywords: IFRS 9; Expected Credit Loss (ECL); Iraqi banks; Emerging markets; Technical challenges; Educational gaps.

JEL classification codes: E52; E58; I23; M40

* المؤلف المرسل: ضياء الشمخي، dhiaa.sh@albayan.edu.iq.

1.1 خلفية الدراسة

يعد تبني المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالية الدولية سلوكاً محاسبياً صحيحاً وهدفاً استراتيجياً سعت إليه الكثير من الدول النامية بعد أن أخذت به الدول المتقدمة والأوروبية بغية إظهار أكبر من الشفافية والدخول بثقة كبيرة في أسواق المال العالمية لجذب الاستثمارات الأجنبية الواعدة. ويحاول العراق أن يكون ضمن هذا التوجه الإقتصادي العالمي. ووفقاً لهذا المسعى العراقي، قام البنك المركزي العراقي بإلزام المصارف على استخدام المعايير المحاسبية الدولية ابتداءً من عام 2016 لتأكيد توجهه العراقي في تبني المعايير المحاسبية الدولية في القطاع المصرفي. واحد من تلك المعايير التي تم التركيز على الالتزام الخاص بها هو المعيار الدولي رقم 9 واعتباراً من عام 2019 ثم تلاه توجيهات إضافية من البنك المركزي بهذا الشأن في مارس 2020.

يعد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (الأدوات المالية) عملاً متكاملًا للتحول لكيفية اعتراف المصارف بالخسائر الائتمانية. فهو على النقيض من المعيار رقم 39، الذي أستخدم على نهج "الخسارة المتكبدة" إذ يعترف بالخسائر بعد وقوعها حصراً، فإن المعيار رقم 9 أستخدم نهج "الخسارة الائتمانية المتوقعة". وهذا النهج يستلزم أن تعترف المصارف بخسائرها في وقت مبكر من دوراتها الائتمانية، ابتداءً من وقت منح القروض لربائن المصرف، والأخذ بنظر الاعتبار في حساباتها جميع المعلومات المستقبلية للاقتصاد الكلي.

يعمل نهج الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) عبر نموذج ثلاثي- المراحل وكما يلي:

المرحلة	التصنيف	مدة الخسارة الائتمانية المتوقعة
1	أصول سليمة (زيادة معتدلة في مخاطر الائتمان)	12 شهراً
2	أصول غير سليمة (زيادة مخاطر الائتمان كبيرة)	مدى الحياة
3	أصول متدهورة ائتمانياً (حالة تعثر)	مدى الحياة

الصيغة القياسية لحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة: الخسارة الائتمانية المتوقعة = احتمال التعثر × الخسارة عند التعثر × التعرض عند التعثر.

1.2 مشكلة البحث

بالرغم من تفويض المؤسسات المالية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 في العراق، فإن الشواهد من فعاليات الأسواق الناشئة المماثلة تشير إلى أن مزايا المعيار رقم 9 كإستدراك الخسائر في وقت مبكر وتوقع إرتفاع جودة التقارير المالية قد لا تتحقق في أغلب الأحيان. إذ تبين أن العمل بالمعيار رقم 9 في مثل

هذه الأسواق الناشئة قد لا تكون له قيمة معلوماتية بسبب انخفاض جودة التنظيم والتطبيق (Taylor, et al., 2025).

تواجه المصارف العراقية مجموعة فريدة من التحديات التي قد تعيق التطبيق الناجح للمعيار رقم 9، وتشمل هذه التحديات:

1. عدم الاستقرار السياسي يؤثر على توقعات الاقتصاد وتقييم المخاطر الائتمانية.
 2. بنية تحتية مجزأة للبيانات المالية تفتقر إلى سجل ائتماني مركزي.
 3. محدودية عدد المتخصصين المدربين في إدارة المخاطر القادرين على نمذجة الخسائر الائتمانية المتوقعة.
 4. نقص القدرات التقنية اللازمة لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تلقائيًا.
 5. ضعف آليات التطبيق التنظيمي يقلل من إلحاحية الإدارة.
- في الواقع، لا يوجد دراسة منهجية منشورة أختبرت التحديات التي تمنع تطبيق المعيار رقم 9 في الصناعة المصرفية العراقية تقنياً وتعليمياً. وقد تبين أن الدراسات السابقة لم تتخذ منهاجاً موحداً ولا توجد دراسات خاصة بهذا المعيار بحسب المراجعة الشاملة لأدبيات المحاسبة التي جرت حديثاً (Madhi and Mohammed، 2025).

يقدم هذا البحث الأسئلة الآتية:

السؤال 1: ما هي أهم التحديات التقنية التي تواجه الصناعة المصرفية في العراق عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9؟

السؤال 2: ما الذي يفتقده العاملون في المصارف العراقية من مهارات تعليمية ومعرفية عند تطبيق المعيار رقم 9؟

السؤال 3: هل توجد علاقة بين التحديات التقنية ومحدودية المهارات التعليمية؟

السؤال 4: هل لحجم ونوع المصرف وحالة التدريب فيه علاقة مباشرة وقوية بحجم التحديات التقنية وندرة المهارات والتعليمية؟

السؤال 5: هل للإنفاذ التنظيمي دور كبير في تطبيق المعيار رقم 9؟

1. 3 أهمية الدراسة

مساهمات الدراسة الحالية تتوزع بين الجوانب النظرية والعملية والمنهجية. نظرياً وفي ظل تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 في الأسواق المالية الناشئة، توسع هذه الدراسة نظرية المؤسسات، وتقدم مثلاً تجريبياً من السوق العراقي الناشئ بشأن طبيعة العلاقة بين التحديات التقنية ومحدودية المهارات التعليمية. كما

يتم نظرياً، فحص تطبيق نتائج الإنفاذ التنظيمي التي توصل إليها Taylor, et al. (2025) على النموذج العراقي.

في الجانب العملي، تقدم هذه الدراسة توصيات مقترحة للبنك المركزي العراقي بناء على أدلة عملية، وتقتترح للمصارف العراقية منهجاً لرسم أسبقية إستثماراتها في التكنولوجيا والبيانات والتدريب. كما يمكن لهذه الدراسة أن تبين الفجوة التعليمية في اختصاص المحاسبة للحصول على المهارات التي يتطلبها تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ولا سيما المعيار رقم 9.

في الجانب الأكاديمي، يتم تطوير أدوات مسح باللغة العربية واختبار صحتها لتقييم المعيار رقم 9، وتوفير إطاراً عملياً قابلاً للتكرار يعتمد على المنهجيات المختلطة لإجراء دراسات مماثلة في أسواق ناشئة أخرى.

1.4 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة للوصول إلى الأهداف المحددة الآتية:

1. تحديد وتصنيف أبرز التحديات التقنية التي تواجهها المصارف في العراق عند تطبيق المعيار رقم 9.
2. تقييم وتصنيف التحديات التعليمية في معرفة المعيار رقم 9 لدى العاملين في القطاع المصرفي.
3. دراسة العلاقة بين متغيرات التحديات التقنية وندرة المهارات التعليمية والعوامل التنظيمية.
4. مقارنة التحديات التي تواجه تطبيق المعيار رقم 9 إستناداً لاختلاف أحجام وأنواع المصارف العراقية.
5. تقييم أثر برامج التدريب التي تقوم بها المصارف العراقية.
6. اقتراح توصيات عملية للهيئات التنظيمية والمصارف والمؤسسات التعليمية.

2 مراجعة الأدب المحاسبي

1.2 المعيار رقم 9 وهيكل الخسارة الائتمانية المتوقعة

دخل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 حيز التنفيذ في يناير 2018، ليكون بديلاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39. وقد أدخل المعيار رقم 9 ثلاثة تحديثات رئيسية لم يكن معمول بها سابقاً شملت: (1) منهجية تصنيف وقياس الأصول المالية توظف نموذجاً للأعمال وخصائص التدفقات النقدية، (2) نموذج انخفاض قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بديلاً لنموذج الخسائر المتحققة، إستبدال نموذج الخسائر المتحققة فعلياً (IAS 39) بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (IFRS 9)، و (3) نموذج محاسبة التحوط المعدّل. ومن بين هذه التغييرات الثلاث، تبين أن نموذج الوارد في التغير الثاني هو الأكثر صعوبة في التطبيق بالنسبة للبنوك (IAS 39; IFRS 9).

يستلزم هيكل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة من المصارف حساب هذه الخسائر اعتماداً على معلومات استشرافية معقولة وقابلة للدعم. ويعتبر هذا التوجه تحولاً جذرياً عن نموذج مخصصات

الخسائر المتحققة القائم على البيانات السابقة. ويستلزم النموذج ثلاثي المراحل من البنوك مراقبة مخاطر الائتمان باستمرار، ونقل الأصول بين المراحل عند ازدياد مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ.

2.2 السياق التاريخي لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في العراق

كانت مراجعة الأدب المحاسبي التي غطت الفترة 2010 – 2024 والتي قام بها Madhi and Mohammed (2025) لفحص تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في العراق التي هي الأكثر شمولاً حتى الآن. تركزت نتائج الدراسة المذكورة على ما يأتي:

1. قيام البنك المركزي بإلزام المصارف في العراق بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية بدءاً من عام 2016، وتشديد البنك المركزي العراقي لاحقاً على تنفيذ متطلبات المعيار رقم 9.
 2. أغلب الأبحاث المحاسبية والمالية التي تناولت تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ركزت على المصارف العراقية، بينما لم تتم دراسة مثل هذا التطبيق في القطاعات غير المالية بشكل كافٍ.
 3. قدمت الدراسات السابقة أدلة إرباط لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية مع متغيرات عدم تماثل الشركات، وقيمة الشركة، وكلفة حقوق الملكية وأخيراً جودة الأرباح.
 4. تبنت هذه الدراسات السابقة منهجيات مختلفة وغير متجانسة واعتمدت منهجية قبل وبعد تبني المعايير بديلاً عن دراسة السببية المرتبطة بمعوقات تطبيق المعايير الدولية.
 5. وجود خلل كبير يتعلق بمؤشرات الإفصاح ومحدودية الإمتثال المرتبطة بسياسات الحوكمة والتنفيذ.
- إستناداً إلى الجدول الزمني التنظيمي الذي وضعه اتحاد المحاسبين الدوليين (IFAC، 2024)؛ أنه وعلى الرغم من وجود الشرعية القانونية لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، إلا أن تنفيذها لم يكتمل بعد.

3.2 صعوبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9

1.3.2 أمثلة عالمية

في دراسة استقصائية شملت 91 دولة قام بها البنك الدولي (2021)، تم تحديد أبرز ثلاثة تحديات تواجه الجهات الرقابية أثناء تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9:

1. نمذجة المخاطر: تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والتحقق من صحتها بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية.
2. انخفاض جودة البيانات وتوافرها: عدم كفاية البيانات التاريخية لتقدير احتمالية التخلف عن السداد/الخسارة عند التخلف عن السداد.
3. ندرة القدرات البشرية: نقص الخبرة الفنية لدى كل من موظفي البنوك والجهات الرقابية.

وأكدت دراسة (Deloitte، 2016) نتائج البنك الدولي المشار إليها أنفاً حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في القطاع المصرفي وأن ما يقرب من نصف المصارف لا تملك الموارد التقنية اللازمة لتطبيق المعيار 9. وإعتبر أن أكبر مصدر قلق ذات صلة بالبيانات هو مستوى جودة هذه البيانات لا سيما المتعلقة بتوافر احتمالية التعثر عن السداد طوال فترة التأسيس.

2.3.2 أمثلة من الأسواق الناشئة

تعتبر دراسة Taylor, Awuye, Cudjoe, and Aubert (2025) من الدراسات التجريبية الأولى التي بينت أهمية معيار التقارير المالية الدولية 9 في الأسواق الناشئة، وذلك بدراسة المصارف الأفريقية. كانت أهم نتائجهم أن تطبيق معيار التقارير المالية الدولية 9 لا يُضيف قيمة معلوماتية في البيئات المتسمة بانخفاض جودة التنظيم والتنفيذ. وهذا يعني أنه في حالة العراق كدولة ناشئة، فإن تحقيق أقصى استفادة من معيار التقارير المالية الدولية 9 يتطلب إعطاء الأسبقية لتعزيز الإطار التنظيمي قبل أو مع التطبيق التقني.

قام Mooneeapen & de Jager (2025) بدراسة دورية مخصصات خسائر قروض المصارف بموجب معيار التقارير المالية الدولي 9، مستخدماً عينة تضم 1096 بنكاً عالمياً خلال الفترة 1998 - 2022. وكشفت النتائج عن نمط مثير للقلق: فبينما يُخفف المعيار 9 من حدة التقلبات الدورية على المستوى العالمي، فإنه يُفاقمها في الأسواق الناشئة وآسيا. وهذا يدل أن اتباع منهج موحد لتطبيق المعيار 9 قد لا يكون فعالاً، وأن الاقتصادات الناشئة قد تتطلب إرشادات تطبيق مُخصصة.

2.3.3 حلول تقنية مقترحة لبيئات تعاني ندرة البيانات

قدم Moodley, Verster, and Raubenheimer (2025) منهجاً جديداً مقترحاً إستناداً لقاعدة بيانات من كينيا وموريشيوس لتعديل احتمالية التعثر ديناميكياً مستخدمين مؤشراً اقتصادياً كلياً يدمج معلومات استشرافية. ضمت منهجيتهم خمس خطوات؛ (1) البحث والتخطيط، (2) إعداد البيانات، (3) تطوير النموذج، (4) حساب المؤشر، و(5) التحقق من صحة النموذج. وبعد تأكيد صحة المنهجية، ظهرت فعالية هذا المنهج في تعديل احتمالية التعثر ضمن نموذج ECL للأسواق الناشئة التي تتسم بندرة البيانات والتقلبات الاقتصادية.

2.4 الفجوات التعليمية وقدرات التدريب

كثيراً ما يتم تجاهل أهمية البعد التعليمي لتطبيق IFRS 9 مقارنة بـ التحديات التقنية. في الوقت الذي تشير فيه الأدلة إلى أن قيود رأس المال البشري قد تكون بنفس أهمية هذه التحديات. لهذا يوصي البنك الدولي (2021) الجهات الرقابية في الأسواق الناشئة بمنح الأولوية لما يلي:

- الاستثمار في قدرات نمذجة مخاطر الائتمان (الموارد البشرية وأدوات تكنولوجيا المعلومات).

• حلول التكنولوجيا الرقابية لجمع البيانات ونمذجة ECL.

• منصات التدريب عبر الإنترنت والدعم الفني: للمراقبين الذين يواجهون قيوداً في الميزانية.

وتشير دراسة Peaks2Tails (2025) إلى أنه رغم أهمية المعيار رقم 9، إلا أن العديد من برامج بناء القدرات لا تزال تركز بشكل رئيسي على معايير "بازل" دون معالجة المتطلبات الخاصة بالمعيار رقم 9 بشكل كافٍ. إذ يجب على متخصصي المخاطر اليوم فهم احتمالات التعثر (PD) المتغيرة زمنياً، والنماذج السلوكية لنسبة الخسارة عند التعثر (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD)، ومصفوفات الانتقال لتصنيف المراحل، والتكامل مع متطلبات اختبارات الجهد.

2.5 الفجوة في الدراسات السابقة

بحسب مراجعة الأدب المحاسبي والمالي لا سيما في القطاع المصرفي، تبين وجود الفجوات البحثية الآتية:

المصدر	تصنيف الفجوة	نوع الفجوة
Madhi & Mohammed (2025)	لم يتبين وجود اختبار منهجي لصعوبات تطبيق هذا المعيار في دراسة منشورة في العراق	أستعراض دراسات تناولت المعيار رقم 9
World Bank (2021)	تجاهل البعد التعليمي في تقييم تطبيق المعيار رقم 9	الفجوة التعليمية
Madhi & Mohammed (2025)	ربط غير كاف لنتائج الالتزام بآليات الحوكمة والإنفاذ	تحليل التنفيذ التنظيمي
Mooneeapen and de Jager (2025)	لم يتم اختبار قدرة هذا المعيار على تخفيف أو زيادة سوء دورية مخصصات خسائر القروض	دورية مخصصات خسائر القروض

3 منهجية البحث

3.1 تصميم البحث وفلسفته

لهذه الدراسة توجهها فلسفيا بحثيا عمليا، فأعطت للنتائج التطبيقية أسبقية وأقرت أن للمنهجين الكمي والنوعي يقدمان فهما لمشاكل الواقع المعقدة. وتم استخدام تصميم تفسيري متسلسل بمنهجيات مختلطة، يتألف من:

- المحتوى الكمي: تم توزيع إستمارة استبانة على متخصصين في المحاسبة وإدارة المخاطر والمالية في المصارف العراقية.

- المحتوى النوعي: مقابلات شبه مهيكلية مع مديري المصارف، ومسؤولي الرقابة في البنك المركزي، ومديري المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

3.2 مجتمع الدراسة وعينتها

3.2.1 مجتمع الدراسة المستهدف

شملت فئة الدراسة المستهدفة؛ (1) المصارف التجارية الحكومية والأهلية التي تعمل تحت إشراف البنك المركزي العراقي، (2) المستويات المهنية من مسؤولي إدارة المخاطر، ومراقبي الحسابات، والمدققين الداخليين، ومسؤولي الامتثال، وكبار المديرين الماليين، (3) موظفي الرقابة في البنك المركزي، و(4) مدربي ومستشاري المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين.

3.2.2 جمع بيانات العينة وحجمها

استُخدمت العينة العشوائية الطبقية في توزيع استمارات الإستبانة إستنادا لحجم المصرف (المحدد برأس المال) في العينة وفيما كان حكوميا أو خاصا². وقد تم أستلام 185 ردا "سليما" من مجموع 309 استمارة موزعة في 35 بنكا، بنسبة استجابة بلغت 59.23%. ما يخص الجزء النوعي من الدراسة، فقد تضمنت العينة المستهدفة 21 مشاركا في المقابلات: 9 مديري بنوك، و7 من مراقبي الحسابات، و5 من مدربي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في نقابة المحاسبين والمدققين.

3.3 أدوات جمع البيانات

3.3.1 استمارة الاستبانة

اشتمل الاستبيان على خمسة أقسام: (1) المعلومات الديموغرافية الشخصية، (2) التحديات التقنية (12 فقرة)، (3) الفجوة التعليمية (12 فقرة)، (4) الدعم التنظيمي (12 فقرة)، و(4) أسئلة مفتوحة. خضعت الإستبانة لاختبار تجريبي مع 10 متخصصين في القطاع المصرفي. جميع فقرات الأقسام الخمسة مقاسة بخمسة درجات تقييم تبدأ 1=لا أوافق بشدة؛ 2=لا أوافق؛ 3=محايد؛ 4=أوافق وأخيرا 5=أوافق بشدة.

3.3.2 محتوى المقابلات شبه المهيكلية

تضمن محتوى المقابلات ما يلي: معلومات التاريخ التنظيمي لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9، و التحديات التقنية، وكفاءة برامج التدريب، وتنفيذ اللوائح، والتوصيات للتحسين³.

3.4 تحليل البيانات

تم إستخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات الكمية من خلال تطبيق الإحصاء الوصفي، واختبارات t المستقلة، وتحليل التباين الأحادي الاتجاه (ANOVA)، ومعاملات ارتباط بيرسون. أما البيانات النوعية، فقد تم تحليلها باستخدام التحليل الموضوعي وفقاً لإطار Braun & Clarke (2008) ذي المراحل الست.

4 النتائج

4.1 المعلومات الديموغرافية الشخصية للمستجيبين

² كل فرع من فروع المصارف الحكومية والأهلية يعتبر مصرفا مستقلا بذاته لأغراض التحليل الإحصائي في هذا البحث.

³ استغرقت كل مقابلة من المقابلات وقتا يتراوح بين 30 إلى 45 دقيقة، وسُجلت صوتيًا بموافقة المشاركين.

التحديات التقنية والفجوات التعليمية في تطبيق: تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في المصارف العراقية
المعيار المحاسبي الدولي رقم 9

يعرض الجدول رقم 1 الخصائص الديموغرافية لـ 185 مشاركاً في الاستبيان. تهيمن المصارف التجارية الأهلية كما في الجدول رقم 1 على العينة بنسبة 65% منها، وتوزيع عشوائي لبقية المعلومات الديموغرافية الشخصية. كما أن 59.45% من المستجيبين غير مدربين على تطبيقات المعيار رقم 9.

الجدول رقم 1: المعلومات الديموغرافية للمستجيبين (العدد=185)

نسبتها المئوية (%)	توفرها في العينة (N)	طبقتها في العينة	السمة
19.46	36	حكومي	نوع المصرف
62.27	116	خاص (تجاري)	
14.05	26	خاص (إسلامي)	
3.78	7	فرع لمصرف أجنبي	
27.57	51	صغير (أقل من 200 مليار دينار)	حجم (رأس مال) المصرف
47.03	87	متوسط (200 مليار – 1.5 تريليون دينار)	
25.40	47	كبير (أكثر من 1.5 تريليون دينار)	
11.35	21	المدير المالي	الموقع الوظيفي
31.89	59	مراقب حسابات	
33.51	62	منظم حسابات/محاسب	
13.51	25	مدقق داخلي	
5.54	10	مدرب معايير (IFRSs)	
4.32	8	أخرى	
13.1	37	< 2	سنوات خبرة
27.02	50	2-5	
25.94	48	6-10	

نسبتها المئوية (%)	توفرها في العينة (N)	طبقتها في العينة	السمة
17.83	33	11-15	
9.18	17	> 15 سنة	
40.54	75	متدرب	تلقي تدريباً على المعيار رقم 9
59.45	110	غير متدرب	

الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على النتائج الإحصائية

2.4 التحديات التقنية

أشرنا في الجزء 3.3. 1 من هذه الدراسة وبحسب القسم الثاني من الإستبانة، فقد تم تصميم 12 فقرة/تحدياً تقنياً وكما في الجدول رقم 2 الذي يقدم متوسط والانحراف المعياري للقيم المرتبطة بهذه التحديات التقنية.

الجدول رقم 2: التحديات التقنية مرتبة حسب المتوسط (العدد=185)

الترتيب	التحدي التقني	$\bar{x}$	(SD)
1	وجود بيانات تاريخية عن حالات ونسبة الخسارة عند التعثر	4.61	0.79
2	دمج معلومات الاقتصاد الكلي المستقبلية	4.22	0.91
3	إمكانية حساب احتمالية التعثر	4.12	0.93
4	تصميم نماذج لتصورات متنوعة في الاقتصاد الشامل	3.97	0.99
5	مكينة حسابات ECL	3.91	1.07
6	بيان زيادة مخاطر الائتمان الكبيرة	3.82	1.09
7	إمكانية حساب خسارة التعثر	3.73	1.12
8	إختبار صحة نماذج ECL بأثر رجعي	3.61	1.13
9	إمكانية حساب التعرض عند التعثر	3.55	1.11
10	التوافق مع أنظمة الخدمات الأساسية الحالية للمصارف	3.29	1.23
11	تسجيل الفرضيات المستخدمة في النماذج	2.99	1.21
12	تسمية القروض بحسب النموذج ثلاثي-المراحل	2.81	1.17

الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على النتائج الإحصائية

ملاحظة (1): $\bar{x}$ هو المتوسط الحسابي؛ (SD) هو الانحراف المعياري

ملاحظة (2): القياس في الجدول اعتمد 1 (لا أوافق بشدة) لا يوجد تحدي أبداً، بينما 5 (أوافق بشدة) تعني وجود تحدي كبير أو كبير جداً.

ومن ملاحظة نتائج الجدول 2 أعلاه، يتضح أن التحديات الثلاثة الأولى تجاوزت 4.0 بمعنى وجود تحدي

كبير أو كبير جداً. ونتائج التحديات الثلاثة الأولى تتفق مع نتائج البنك الدولي (2021).

3.4 الفجوات التعليمية

أشرنا في الجزء 3.3.1 من هذه الدراسة وبحسب القسم الثالث من الإستبانة، فقد تم تصميم 12 فقرة لمعرفة حجم الفجوة التعليمية وكما في الجدول رقم 3 الذي يقدم متوسط درجات المعرفة المرتبة للفقرات 12 من مواضيع المعيار رقم 9.

الجدول رقم 3: الفجوات التعليمية (درجة المعرفة، العدد=185)

#	الفقرة	$\bar{x}$ (المعرفة)	SD	حجم الفجوة
1	معلومات استشرافية والسيناريوهات الاقتصادية الكلية	1.75	0.95	عالية
2	تصميم نماذج لتصورات متنوعة في الاقتصاد الشامل	1.91	0.89	عالية
3	وسائل حساب احتمالية التعثر	2.06	0.97	عالية
4	وسائل حساب خسائر التعثر	2.11	0.92	عالية
5	إختبار صحة نماذج ECL بأثر رجعي	2.22	1.06	متوسطة
6	وسائل حساب التعرض عند التعثر	2.41	0.96	متوسطة
7	توظيف أنماط الانتقال لتصنيف المراحل	2.53	1.02	متوسطة
8	تحديد ECL طوال فترة القرض	2.71	1.08	متوسطة
9	فرز نموذج ثلاثي- المراحل	2.79	1.09	متوسطة
10	تحديد زيادة مخاطر ائتمان كبيرة (أصول غير سليمة)	3.09	1.13	منخفضة
11	تحديد الزيادة المعتدلة في مخاطر الائتمان (أصول سليمة)	3.23	1.17	منخفضة
12	ربط مبادئ معيار 9 بهيكل مخصصات ECL	3.43	1.08	منخفضة

الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على النتائج الإحصائية

ملاحظة (1): المقياس =1 لا معرفة على الإطلاق، =5 معرفة خيرة.

ملاحظة (2): حجم الفجوة: عالية = متوسط أقل من 2.0، متوسطة = متوسط 2.0-3.0، منخفضة = متوسط أكبر من 3.0.

تتعلق الفجوات الأربع الأعلى تصنيفاً (متوسط المعرفة > 2.2) جميعها بالمعلومات التطلعية وتقدير الاحتمالات/الخسائر - الابتكارات الأساسية لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 9.

4.4 الدعم التنظيمي

أشرنا في الجزء 3.3.1 من هذه الدراسة وبحسب القسم الرابع من الإستبانة، فقد تم تصميم 12 فقرة لمعرفة الدعم التنظيمي وكما في الجدول رقم 4 الذي يقدم متوسط درجات المعرفة المرتبة للفقرات 12 من مواضيع المعيار رقم 9.

الجدول رقم 4: الدعم التنظيمي لتطبيق المعيار رقم 9 (العدد=185)

الفقرة	$\bar{x}$ (الدعم)	SD	% موافق / موافق بشدة
لدى الإدارة العليا رغبة كبيرة لإنجاح تطبيق المعيار 9	3.93	1.09	59.7
تدعم الإدارة العليا كليا تطبيق المعيار 9	3.81	1.16	57.8
خصص مصرفي ميزانية كافية لتطبيق المعيار 9	2.89	1.19	27.1
استثمر مصرفي في التقنيات/البرامج المناسبة لتطبيق المعيار 9	2.71	1.16	19.9
في مصرفي تكنولوجيا عالية المستوى تتناسب وتطبيق المعيار 9	2.69	1.19	18.2
يوفر مصرفي التدريب الكافي على المعيار 9.	2.38	1.11	15.9
لدى مصرفي كوادر مدربة ومؤهلة لتطبيق المعيار 9	2.29	1.14	15.4
في مصرفي موظفين كخبراء استشاريين لتطبيق المعيار 9	3.14	1.27	43.1
استعان مصرفي بخبراء استشاريين خارجيين لتطبيق المعيار 9	3.29	1.27	43.7
لدى مصرفي فريقاً متخصصاً لتطبيق المعيار 9.	2.85	1.32	30.9
أستعان مصرفي بفريق متخصص لتطبيق المعيار 9	2.73	1.41	31.2
وفرت الإدارة العليا كل مستلزمات تطبيق المعيار 9	2.97	1.41	33.1

الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على النتائج الإحصائية

ملاحظة: المقياس 1= لا أوافق بشدة، 5= أوافق بشدة

بحسب آراء المشاركين في الاستطلاع، يوافق 60% على أن الإدارة العليا لديها الرغبة على دعم تطبيق المعيار رقم 9 و 58% منهم على قيامها فعليا بالدعم. ووافق 27% من العينة بوجود ميزانية كافية. ويُعدّ كلُّ

التحديات التقنية والفجوات التعليمية في تطبيق: تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في المصارف العراقية المعيار المحاسبي الدولي رقم 9

من التدريب (16% و 15%) والاستثمار في التكنولوجيا (20% و 18%) ضعيفين، وبحدود أقل من المتوسط يوجد فريق من الخبراء (43%) أو تمت الإستعانة بخبراء (44%) لتطبيق المعيار 9. وأخيرا تعتقد العينة بان الإدارة العليا قد وفرت مستلزمات تطبيق المعيار بشكل محدود (33%).

4.5. التحليل المقارن

4.5.1 الموظفون المدربون وغير المدربون

تم استخدام تحليل البيانات من خلال إختبارات t المستقلة كما أشرنا في الجزء 3.4 من هذه الدراسة. والجدول رقم 5 يقدم نتائج هذه الإختبارات كقارنة بين الموظفين المدربين وغير المدربين.

الجدول رقم 5: نتائج اختبار t – الموظفون المدربون مقابل غير المدربين

المتغير	المدربون (العدد=75) $\bar{x}$ (SD)	غير المدربين (العدد=110) $\bar{x}$ (SD)	$\bar{x}$ (الفرق)	t قيمة	درجات الحرية	p قيمة
التحديات التقنية	3.63(0.71)	3.57(0.76)	0.06	0.41	171	0.731
فجوة التعليم	3.12(0.65)	2.46(0.69)	.066	6.19	171	<0.002
الدعم التنظيمي	3.07(0.79)	2.79(0.81)	0.28	1.41	171	0.171

الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على النتائج الإحصائية

يقلل التدريب بشكل كبير من فجوة التعليم ($p < 0.002$) لكنه لا يساعد في تقليل التحديات التقنية المتصورة بشكل كبير ($p = 0.731$)، مما يدل على ان زيادة المعرفة أو تقليل الفجوة التعليمية لوحدها لا تسهم أسهاما كبيرا في حل مشاكل البنية التحتية والبيانات.

4.5.2 تحليل الارتباط

تم استخدام تحليل الارتباط من خلال معاملات ارتباط بيرسون كما أشرنا في الجزء 3.4 من هذه الدراسة. والجدول رقم 6 يقدم مصفوفة الارتباط لمتغيرات التحديات التقنية، والفجوات التعليمية، والدعم التنظيمي، وتلقي التدريب واخيرا حجم المصرف.

الجدول رقم 6: تحليل الارتباط (العدد=185، معامل بيرسون r)

المتغير	تحديات تقنية	الفجوة التعليمية	دعم تنظيمي	وجود تدريب	حجم المصرف
التحديات التقنية	1.00				
الفجوة التعليمية	0.61*	1.00			

المتغير	تحديات تقنية	الفجوة التعليمية	دعم تنظيمي	وجود تدريب	حجم المصروف
الدعم التنظيمي	-0.39	-0.34*	1.00		
وجود التدريب	-0.05	-0.57*	0.17	1.00	
حجم المصروف	-0.29*	-0.13	0.31*	0.11	1.00

الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على النتائج الإحصائية

ملاحظة: * تشير إلى $p < 0.001$.

من خلال مصفوفة الارتباط في الجدول 6، تبين وجود علاقة ارتباط ايجابية وقوية (0.61) بين درجة المعرفة والتحديات التقنية. يقابلها، علاقات سلبية ومعتدلة للعلاقات بين متغيرات الدراسة باستثناء علاقة درجة المعرفة بالتدريب التي كانت سلبية قوية (-0.57) وعلاقات ايجابية ضعيفة بين الدعم التنظيمي والتدريب (0.17) وبين التحديات التقنية وكل من الدعم التنظيمي وبين التدريب وحجم المصروف (0.11).

4.5.3 تحليل التباين حسب حجم المصروف

تم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات الكمية من خلال تحليل التباين كما يعرضه الجدول رقم 7 لمقارنة التحديات عبر أحجام المصارف. وبحسب الجدول رقم 7، غالبا ما تكون أكبر التحديات التقنية والفجوات التعليمية في مواجهة المصارف الصغيرة مقارنة المصارف المتوسطة والكبيرة.

الجدول رقم 7: نتائج تحليل التباين حسب حجم المصروف

المتغير	مصرف صغير x^- (SD)	مصرف متوسط x^- (SD)	مصرف كبير x^- (SD)	F قيمة	p قيمة
تحديات تقنية	4.16 (0.66)	3.71 (0.69)	3.21 (0.73)	23.01	<0.000
*الفجوات التعليمية	2.31 (0.65)	2.71 (0.67)	2.89 (0.61)	19.87	<0.002

الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على النتائج الإحصائية

ملاحظة: الدرجات الأعلى تشير إلى فجوات أكبر.

4.6 التحليل النوعي

توافقا مع ما ورد في الجزء 3.3.2 بشأن أجراء المقابلات مع 21 مشاركا من مديري بنوك، ومراقبي الحسابات، و مدربي المعايير الدولية، فقد كانت المقابلات ونتائجها كما مبينة في الجدول رقم 8 الذي يعرض مواضيع هذه المقابلات تحليليا ونتائجها.

التحديات التقنية والفجوات التعليمية في تطبيق: تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في المصارف العراقية المعيار المحاسبي الدولي رقم 9

الجدول رقم 8: التحليل الموضوعي – نتائج المقابلات (العدد=21)

موضوع المقابلة	المواضيع الفرعية	F	نتيجة المقابلة
وجود البيانات	عدم وجود بيانات تاريخية عن التعثر	21/17	لا توجد بيانات تاريخية كافية عن التعثر
	مدى جودة البيانات	21/15	هناك مشكلة في إكمال ملفات القروض وفي اتساق تعريفات التعثر
أستخدام برنامج الإكسيل	يحتاج وقتاً طويلاً	21/16	يحتاج فريق العمل أسبوعين كل ثلاثة أشهر
درجة المعرفة	عدم إمكانية اختيار السيناريوهات	21/20	الموظفون غير مؤهلين لتحديد سبب اختيار سيناريو الإقتصاد الكلي
سليبيات التدريب	قصر الفترات	21/19	بسبب قصر ورشات العمل (يوم واحد)، فأنها غير كافية لتعلم أي شيء عملي
	مدى وجود الجانب العملي	21/15	بسبب تغليب الجانب النظري، فهو لا يمكن تطبيقه على تخصصنا
تقييم التنفيذ	عدم وجود متابعة	21/17	عدم وجود عقوبات في حال عدم الإمتثال
دوران الموظفين	عدم التأهيل المناسب	21/14	تم تدريب 3 محاسبين مبتدئين، ولم يتبقى منهم في المؤسسة إلا 1 منهم فقط.

الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على النتائج الإحصائية

ملاحظة: F تشير الى تكرار المستجيبين في العينة

5 المناقشة

5.1 النتائج الرئيسية

بعد أن أختبرت هذه الدراسة متغيرات التحديات التقنية والفجوات التعليمية التي تواجهها المصارف العراقية في التحول إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم 9، توضحت النتائج الآتية:

1. فيما يخص توصيف التحدي التقني الأكثر تأثيراً، فإن ندرة البيانات، ولا سيما عدم توفر بيانات التعثر التاريخية ونسبة الخسارة عند التعثر (بمتوسط 5/4.61) هي التحدي التقني الأكثر حدة.

2. أما الفجوات التعليمية المعرّقة لتطبيق المعيار 9 في المصارف العراقية، فتعتبر المعلومات الاستشرافية والسيناريوهات الاقتصادية الكلية هي أكبر الفجوات التعليمية (متوسط المعرفة 5/1.75 و 5/1.91 على التوالي).

3. عدم كفاية برامج التدريب زمنياً وتطبيقاً عملياً، إذ تبين أن 59.45% من المستجيبين لم يحصلوا أي تدريب؛ ومن بين المتدربين كما تم وصفها من قبل المستجيبين.

4. وربطاً بالنتائج أعلاه، فقد وُجد ارتباط إيجابي قوي بين الفجوات التعليمية والتحديات التقنية ($p < 0.001$ ، $r = 0.61$)، مما يشير إلى أن هذه المشاكل متجذرة بين هذه المتغيرات بشكل متبادل.

5. التحديات التي تواجهها المصارف مرتبطة بأحجامها بشكل جوهري، إذ إن المصارف صغيرة الحجم تواجه تحديات أكثر حدة من المصارف الكبيرة.

6. ضعف التنفيذ التنظيمي بسبب ضعف المتابعة وعدم وجود عقوبات في حالة عدم الإمتثال.

2.5 مناقشة النتائج في ضوء الأدبيات المحاسبية

2.5.1 التحديات التقنية

تتفق نتائج هذه الدراسة مع النتائج التي توصل إليها البنك الدولي (2021) بأن انخفاض جودة البيانات وعدم توفرها، هو واحد من التحديات الكبيرة التي تواجهها المصارف في العالم. فيما يخص المصارف العراقية، فإن هذا التحدي يبدو أكثر حدة مقارنة باقتصاديات الدول المتقدمة التي يمكنها الاعتماد على بيانات القروض التاريخية. وحالة الاقتصاد العراقي هذه تتوافق مع ما تم اثباته بشأن الحاجة لحلول مخصصة للتحديات التي تتعرض لها الاقتصادات النامية (Moodley et al., 2025).

2.5.2 الفجوات التعليمية

وجدت هذه الدراسة أن عدم وجود معلومات مستقبلية هو فجوة تعليمية وهذا ما يؤيد استنتاج Peaks2Tails (2025) المتضمن الحاجة إلى الحكم في أرجحية المعلومات أكثر من الحاجة إلى حساب المعلومات وأن هذه الفجوة ليست تقنية مجردة، بل هي تعليمية بشكل رئيس عندما يصعب فهم آلية تحديد السيناريوهات المناسبة واختيار أفضلها.

2.5.3 ضعف الإنفاذ التنظيمي

أن ضعف الإنفاذ التنظيمي في المصارف العراقية من خلال عدم وجود عقوبات لعدم الإمتثال وضعف الحافز في الإستثمار للعمل على التطبيق الصحيح للمعيار 9 يتوافق مع طرح Taylor et al. (2025)؛ بأنه لا قيمة إعلامية لتبني المعيار 9 في البيئات المتسمة بانخفاض جودة التنظيم والإنفاذ.

2.5.4 أثر حجم المصرف

تتفق نتيجة هذه الدراسة مع نظرية الموارد التي ترى ان المصارف الصغيرة تواجه تحديات كبيرة لعدم أملاكها موارد مالية كبيرة للاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية للبيانات وندرة الموظفين المتخصصين، مما يستوجب تدخلات تنظيمية مختلفة وبحسب حجم المصرف مع وجود دعم مستهدف للمصارف الصغيرة.

6. الإستنتاجات

6.1 التحديات التقنية

إنخفاض جودة البيانات وعدم توفرها هو واحد من التحديات الكبيرة التي تواجهها المصارف في العالم. وهذا التحدي يبدو أكثر حدة للمصارف العراقية كما هو الحال للاقتصاديات النامية التي تتطلب حلول مخصصة.

6.2 الفجوات التعليمية

ندرة المعلومات المستقبلية هي فجوة تعليمية تتطلب حكماً أكثر الحساب وأن هذه الفجوة هي تقنية وتعليمية.

6.3 ضعف الإنفاذ التنظيمي

ضعف الإنفاذ التنظيمي في المصارف العراقية لعدم وجود عقوبات لعدم الإمتثال وضعف الحافز في الإستثمار للعمل على التطبيق الصحيح للمعيار 9 يتوافق، إذ لا قيمة إعلامية لتبني المعيار 9 في البيئات المتسمة بانخفاض جودة التنظيم والإنفاذ.

6.4 علاقة تطبيق المعيار 9 بحجم المصرف

ان المصارف الصغيرة ولعدم أملاكها موارد مالية كبيرة للاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية للبيانات وندرة الموظفين المتخصصين تواجه تحديات كبيرة مقارنة بالمصارف الكبيرة.

6.5 الإستنتاجات النظرية والعملية

6.5.1 في الجانب النظري:

1. أن جودة الإنفاذ التنظيمي شرط رئيسي لتحقيق فوائد تطبيق المعيار 9.
2. في الأسواق الناشئة، فأن جودة الإنفاذ التنظيمي لها دور رئيس في كسر الدورة السلبية التي تتكون بسبب الارتباط الإيجابي القوي بين الفجوات التعليمية والتحديات التقنية.
3. في العراق، فأن التحديات التي يواجهها الاقتصاد تتجاوز هذه الحالة وتتطلب حلولاً تتواءم مع عدم الاستقرار السياسي، وعدم وجود سجل ائتماني، وارتفاع معدل دوران الموظفين.

6.5.2 في الجانب العملي

6. 5. 2. 1 البنك المركزي العراقي:

- ❖ ضعف التنفيذ التنظيمي بسبب ضعف المتابعة وعدم وجود عقوبات في حالة عدم الإمتثال.
- ❖ السجل الائتماني المركزي غير كاف ومحدودية البنية التحتية الائتمانية؛
- ❖ تدريب غير فعال بسبب كثرة جانبه النظري ومحدودية تطبيقاته العملية؟
- ❖ ضعف الدعم التقني البنك المركزي للمصارف الصغيرة.

6. 5. 2. 2 للمصارف العراقية

- ❖ لا وجود لبنية تحتية للبيانات ولا تستخدم نماذج لملفات القروض وعدم إتساق تعريفات التعثر؛
- ❖ استخدام أساليب أستثمار تكنولوجيا قديمة؛
- ❖ عدم الإهتمام بالتدريب الداخلي و لا وجود لبرامج تدريب المدربين وتوثيق العمليات؛
- ❖ عدم الإحتفاظ بالموظفين المتدربين وزيادة معدل دورانهم.

6. 5. 2. 3 للجامعات العراقية والتدريسين فيها

- ❖ عدم تدريس المعيار 9 بشكل عملي في مناهج قسم المحاسبة في كليات الإدارة والإقتصاد؛
- ❖ عدم وجود حالات باللغة العربية تتعلق بالمعيار 9 وباستخدام بيانات المصارف العراقية؛
- ❖ عدم وجود تدريب عملي لتطبيق المعيار 9 في المصارف العراقية ضمن مناهج الجامعات الأكاديمية.

7 التوصيات

7. 1 للبنك المركزي العراقي

يتطلب من البنك المركزي العراقي؛

- ❖ ولأغراض تعزيز الإنفاذ، القيام بجولات تفتيش منتظمة وفرض عقوبات متدرجة بحسب نوع المخالفات؛

- ❖ الإسراع في تطوير السجل الائتماني المركزي لغرض بناء البنية التحتية الائتمانية؛
- ❖ بناء خطة تدريب للتحويل من ندوات نظرية عامة إلى تنظيم ورش عملية تتعلق بعمل المصارف؛
- ❖ تقديم مساعدة تقنية خاصة للمصارف الصغيرة.

7. 2 للمصارف العراقية

يتوجب على المصارف العراقية؛

- ❖ إيلاء تشكيل بنية تحتية للبيانات من خلال بناء نماذج لملفات القروض وإتساق تعريفات التعثر؛
- ❖ تحديث أساليب الأستثمار في التكنولوجيا عبر استخدام برامج متخصصة ل ECL؛

❖ الإهتمام بالتدريب الداخلي بإنشاء برامج تدريب المدربين وتوثيق العمليات؛

❖ الإحتفاظ والإهتمام بالموظفين المتدربين لتقليل معدل دورانهم.

3.7 للجامعات العراقية ومدرسي المحاسبة

لتحقيق مساهمة هذه الدراسة في جانب التعليم الأكاديمي؛

❖ إضافة تدريس المعيار 9 بشكل عملي في مناهج قسم المحاسبة في كليات الإدارة والاقتصاد؛

❖ إيجاد حالات باللغة العربية تتعلق بمعيار 9 وباستخدام بيانات المصارف العراقية لتطوير الموارد

العربية؛

❖ اعتماد التدريب العملي في المصارف العراقية ضمن المناهج الأكاديمية في الجامعات وبإشراف

مدرسي ومدربي تطبيق المعيار 9

8. الدراسات المستقبلية

تبقى الحاجة ملحة لإجراء دراسات إضافية وجديدة عن تطبيق معيار رقم 9 خلال السنوات القادمة

وكما يلي:

❖ دراسة أثر مخصصات خسائر القروض قبل وبعد المعيار رقم 9 على جودة التقارير المالية لمقارنة.

❖ قياس كفاءة استخدام برامج تدريب مختلفة (حضورياً مقابل عبر الإنترنت ، عملياً مقابل نظرياً)

❖ أهمية السجلات الائتمانية في تقليل صعوبات شذوذ احتمالية التعثر (PD) المتغيرة زمنياً

❖ أثر معدلات دوران الموظفين في اختيار استراتيجيات الاحتفاظ الفعالة

المراجع

- ❖ Braun, V., & Clarke, V. (2008). Using thematic analysis in psychology. *Qualitative Research in Psychology*, 3(2), 77–101.
- ❖ Deloitte. (2016). Global IFRS Banking Survey – Sixth edition. Deloitte Luxembourg.
- ❖ International Federation of Accountants (IFAC). (2024, November). Member profile: Iraq. <https://www.ifac.org/about-ifac/membership/profile/iraq>
- ❖ Madhi, A. H., & Mohammed, F. J. (2025). Adoption of international financial reporting standards (IFRS/IAS) in Iraq: A literature review (2010–2024). *Lex localis - Journal of Local Self-Government.*, 23(55) -917 - 1930, DOI: <https://doi.org/10.52152/801501>
- ❖ Moodley, S., Verster, T., & Raubenheimer, H. (2025). A pragmatic macroeconomic default risk adjustment in developing countries. *South African Journal of Economic and Management Sciences*, 28(1), 1-13. DOI: <https://doi.org/10.4102/sajems.v28i1.5958>
- ❖ Moonecapen, O., & de Jager, P. (2025). A global snapshot on the cyclicity of provisions: unveiling IFRS 9's impact. *Journal of Banking Regulation*, 26(3), 518–530.
- ❖ Peaks2Tails. (2025, June 18). Is IFRS 9 modelling training essential for risk professionals today? Peaks2Tails Blog. <https://blog.peaks2tails.com/is-ifrs-9-modelling-training-essential-for-risk-professionals-today/>
- ❖ Taylor D, Awuye IS, Cudjoe EY, Aubert F (2025), "The informational relevance of IFRS 9 adoption: emerging market evidence". *Journal of Accounting Literature*, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. <https://doi.org/10.1108/JAL-06-2024-0127>.
- ❖ World Bank. (2021, April 7). Helping developing countries take accounting standards to the next level. World Bank Blogs. <https://blogs.worldbank.org/en/psd/helping-developing-countries-take-accounting-standards-next-level>